الأعمال الكاملة

لفضيلة الشيخ

عطية الله أبي عبد الرحمن

جمال إبراهيم اشتيوي المصراتي

رحمه الله

جمعه ورتبه وحققه

أبو عبد الرحمن الشامي

غفر الله له

الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة

دار الكتاب العالمي

لتحميل الكتاب وتصفحه في الشبكة

صوِّر الباركود

https://mktabaj.net/atyah

لتحميل مجموع الأعمال وتصفحه من خلال برنامج "التور" حصرًا

صوِّر الباركود

http://256c73vcfvg3wysyvzauirdxlop7movh4jeq2kmlqgprywppkgaqbbqd.onion

الأعمال الكاملة

للشيخ الإمام الشهيد المجاهد

عطية الله الليبي

حمال إبراهيم اشتيوي المصراتي

كانت الطبعة الأولى في عام: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م، وتأتي هذه

الطبعة الثانية -مزيدة ومنقحة بإضافات كثيرة -

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤م

الموقع الإلكتروني الخاص بمجموع الأعمال الكاملة للشيخ عطية الله:

https://mktabaj.net/atyah

وعلى شبكة التور "السفرة":

http://256c73vcfvg3wysyvzauirdxlop7movh4jeq2kmlqgprywppkgaqbbqd.onion/

حقوق الطبع محفوظة لكل مسلم؛ بشرط الدعاء:

للمؤلف الشيخ المجاهد: عطية اللَّه الليبي وتقبله وأسكنه الفردوس وأخلف الأمة عنه خيرا

ولأبطال الأمة: المجاهدين الميامين نصرهم اللَّه وسدِّد رميهم وثبتهم ومكنهم، وأذل عدوهم

وللفقير لربه معدِّ المشروع: الزبير الغزي هداه اللَّه وعلَّمه وغفر له وتقبل منه، وختم له بالخير والشهادة

وللمسلمين عامة، وأهل الشام وفلسطين خاصّة أزال اللَّه أعداءهم، ومكن لشرعه حكما بينهم

الطبع والتجليد:

Step Ajans Matbaa Ltd. Şti

Göztepe Mah. Bosna Cad. No: 11 Bağcılar / İstanbul Tel: 0212 46808426

Sertifika No: 45528

الأعمال الكاملة

للشيخ الإمام الشهيد المجاهد

عنوان - **العمرانية**

Yamanevler M... Dükkan: 1

عطية الله الليبي

bilgi@kureselkitap.com

www.kureselkitap.com

المكتبة الجهادية ①

الأعمال الكاملة

للشيخ الإمام الشهيد المجاهد

عطية الله الليبي

جمال إبراهيم اشتيوي المصراتي

الذي استشهِد -تقبله اللَّه- بغارة أمريكية صليبية على منزله في خراسان في شهر رمضان ١٤٣٢هـ، أغسطس ٢٠١١م

تقديم :

الشيخ: أبي قتادة الفلسطيني — الشيخ: سيف العدل المصري

الشيخ: أبي عياض التونسي — الشيخ: أبي الحسن رشيد البليدي

الشيخ: أبي محمد الفقيه الليبي — الشيخ: د. هاني السباعي

الشيخ: عمر بن مسعود الحدوشي — الشيخ: د. سامي العريدي

الطبعة الثانية -مزيدة ومنقحة-

جمعه ورتبه وحققه وخرج أحاديثه:

أبو عبد الرحمن الشامي الزبير الغزي

-غفر الله له وختم له بالشهادة في سبيله على ثرى بيت المقدس-

دار الكتاب العالمي

فالرجاء النظر في الأمر والتشاور؛ فقد يكون من المناسب أن تحاولوا أن ترسلوا له بتوضيح خطورة هذا الأمر وتذكيره ووعظه وأنه على خطأ في ذلك، وأنه سيفشل لا محالة ولن يحصل من الأمريكان خيرًا؛ بل سيضرونه ويأخذون من شرفه وسمعته ودينه أضعاف أضعاف ما يؤمله من نصرتهم إياه على حكومة الشيعة..

قد ينفع شيء من ذلك.. ويردّ عنا بعض الشرّ، ولن تعدموا سبيلًا للتوصيل إليه ما تريدون من النصح، والله المستعان.

- أخي الشيخ العزيز؛ الكلام المتقدم ما رأيت أنه يناسب فأرسله للدكتور، أعني منه ما يتعلق بالتوضيحات عن أبي مصعب خصوصًا، وما أوصى به من عدم السماع من الآخرين كل شيء حتى تسمع منه ومن وفده إن شاء الله، لو تنقله للدكتور فجيد، المهم ما رأيت أنه يناسب أن تطلعوا عليه الدكتور؛ فهو بين أيديكم فأطلعوه، حتى أكون قد بلغت كاملًا، وجزاكم الله خيرًا.

وتنقل له الكلام الآتي في آخر هذه الرسالة بعنوان: «تعليقات على كتاب إعزاز.. إلخ».

الملف الآخر «وورد» هو رسالة مني للأخ عمر غازي وفقه الله، أرجو إيصاله إليه، وأكرر سلامي للجميع، وبلغ سلامي للدكتور وللوالد وللحبيب وكل من أمكن.

وأطلب منك الدعاء بارك الله فيكم، والله يحفظكم ويرعاكم.. والسلام عليكم.

❖ تعليقات على كتاب إعزاز راية التوحيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

هذا تعليق على كتاب إعزاز راية التوحيد:

فقد قرأته هذه الأيام، مع أني مررت على بعض الفقرات بسرعة وتجاوزت، وهي ملاحظات بسيطة ومعظمها إن لم أقل كلها شكليٌّ فنّيٌ:

- في عنوان الكتاب عبارة «رسالة في تأكيد تلازم الحاكمية للتوحيد» حقه -والله أعلم- أن يكون: تلازم الحاكمية والتوحيد أو لزوم الحاكمية للتوحيد، فليتأمل؛ لأنه لا يقال: تلازمه لكذا، لأن التلازم

تفاعلٌ بين شيئين، فيُعطف الأول على الآخر.. لكن اللزوم يتعدَّى باللام فنقول: لزوم كذا لكذا.. والله أعلم.

- عن المراجع والكتب المستفاد منها، يلاحظ أن المؤلف لم يذكر تقريبًا من ضمن مراجعه أيًا من الكتب التي بحثت في المسألة قبله من كتب المعاصرين، مع أن الكتب في هذه القضية كثيرة جدًا سواءً من التيار السلفي الجهادي أو من تيارات أخرى كالإخوان أو المستقلين والسلفيين الآخرين..!

بالتأكيد العذر في ذلك هو قلة الكتب، وقد أشار إليها، وهي معلومة لدى الجميع بلا شك؛ لكن بدت المراجع كأنها لبحث في علم الحديث، أو تخريج وتحقيق لكتاب من كتب الحديث «الرواية»، معظم ذلك أظنه من أجل هشام ابن حجير..!

أنا رأيي ما في داعي أصلًا لصفحة المراجع، ويُكتفى بتبيان الطبعة للكتاب عند أول ذكرٍ له مثلًا.

- وملاحظة أخرى على طريقة ذكر المراجع: فقد لاحظت كأنها طريقة الباحثين الأكاديميين المعاصرين، المتأثرين بالطرائق الحديثة المستفادة من غيرنا؛ فمثلًا ما الداعي عند إرادة ذكر صحيح البخاري في المراجع أن نقول: الجامع الصحيح المختصر لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي.. إلخ، يكفي أن تقول: صحيح البخاري/ طبعة كذا، لأن ذلك تطويل لا فائدة منه في نظري، مع أنه يزيد من الحجم وفيه إيحاء بالتنمق الذي لا داعي له.

صحيح البخاري أشهر في أمة الإسلام من أن يقال فيه مثل ذلك، بل إن ذكره بذلك الشكل يزري به.. والله أعلم! وقس عليه..

- تنبيه آخر على الاستفادة من النسخ الإلكترونية للكتب: فقد رأيت قوله ناقلًا عن الآمدي: «وذهب مالك بن يروي والرازي والبرذعي» اهـ.. وكذلك ناقلا عن ابن حجر: «وحكى عن سفيان بن عيينة قال: لم ينفذ عنه إلا ما لم نجد عند غيره» اهـ.

وهذا أظنه منقولًا من المكتبات الكمبيوترية وهي كثيرة التصحيف والتحريف، ولذلك في رأيي أنه ينبغي التنبيه إلى أن النسخة المعتمد عليها هنا مثلًا هي نسخة إلكترونية احترازًا من أي أخطاء -وهي

كثيرة في هذه النسخ والبرامج- وتنبيهًا لمن يريد البحث والتحرير أكثر أن يرجع لأصل الكتاب مطبوعًا مصححًا.. وغير ذلك، وبُعدًا عن أي تهمة.

والأصل هو أنه هذه النسخ الإلكترونية لا يُعتمد عليها الاعتماد النهائي والكامل، لكن هي مفيدة جدًا للطالب والباحث والعالم في البحث والجمع للنصوص.. وغير ذلك.

ثم عليه أن يتوثق من الكتب المطبوعة، ولا سيما حيث تقع الشبهة أو يكون الأمر فيه ما يدعو.. هذا هو الأصل.

لكن حيث أنه غير ممكن في أحوالنا أو في كثير من الحالات؛ فعلى الأقل تنبه على أننا اعتمدنا في النقول الفلانية أو من الكتب الفلانية على نسخة إلكترونية هي كذا وكذا، فهذا في نظري مهم.. والله أعلم.

- **قوله في الفصل الأول: «فالخلاصة أن هشام بن حجير قد جرحته طائفة من العلماء ووثقته طائفة أخرى، والجرح مقدم على التعديل كما هو مقرر في أصول الحديث» اهـ.**

التعليل بذلك غير كافٍ؛ لأنه إنما يصح الاحتجاج بذلك عند استواء الجرح والتعديل في كفتي الميزان، كأن يكونا غير مُفسرين ولا مفصّلين جميعًا، أو يكون التعديل إجماليًّا جريًا على أصل السلامة وظاهر المسلمين والمشتغلين بالعلم، ويكون الجرح بإزائه مفصَّلًا مُفسرًا؛ فنقول: الجرح مقدم هنا من وجوه: أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وأن المثبت مقدّم على النافي، وأن الجرح هنا ناقل عن الأصل.. إلخ.

أما إذا كان التعديل مفصّلًا مفسرًا، والجرح ليس بذلك القوي، أو هو عند التحقيق جرح بغير جارح؛ أي أنه غير مقبول، أو يكون تجريحًا عامًا غير مفسر ولا مفصل، أو يكون للمعدِّلين مزيّة يترجح قولهم بها ككونه أعرف بالرجل وأهل بلده، أو كونهم أئمة أوثق وأقوى وأكثر عددًا من المجرّحين، وغير ذلك.. فلا يقال هنا: الجرح مقدم على التعديل.. بل الصواب تقديم التعديل في مثل ذلك، والله أعلم، وهو الذي عليه المحققون كما يُعرف من صنيعهم وطرائقهم.

وكما شرحوه في مواضعه من علم أصول الحديث.

فالمقصود أن الاقتصار على قول: «.. ووثقته طائفة أخرى، والجرح مقدم على التعديل كما هو مقرر في أصول الحديث» اهـ؛ كأنه يبدو لي أنه يحتاج إلى زيادة توضيح! أي زيادة توضيح وجه التضعيف لهشام بن حجير إما مطلقًا، أو هنا في روايته هذه خاصة.

وعلى كل حال أنا أيضًا المتحرر عندي أن روايته المذكورة ضعيفة بلا شك، وقد حقق ذلك وقال به بعض العلماء المحققين في علم الحديث من المعاصرين، منهم الشيخ سليمان العلوان له مبحث في ذلك، والشيخ عبد الله السعد، والشيخ أبو قتادة حفظ الله الجميع، وغيرهم كثير.

وكما ذكرتم -بارك الله فيكم- حتى على التسليم بصحتها فجوابها من وجوه معروفة.

- قوله في الفصل الأول: «فالحاصل أن الشيخان ﷺ لم يوردا حديثه» صوابه الشيخين.

- قوله في الفصل الثالث: «ويتبين لك لماذا لم يكتف هؤلاء المستكبرين بالسيطرة العسكرية والاقتصادية » اهـ؛ تصحيحه: هؤلاء المستكبرون، مع أن له وجهًا، لكن الجري على الأصل المشهور في الاستعمال أفضل.

هذه ملاحظات سريعة وتكميلية فقط، معظمها كما ترى شكلي ونسأل الله أن يفتح علينا وعليكم.

وأما من حيث المضمون والأفكار؛ فالرسالة طيبة وممتازة وفيها خير وبركة إن شاء الله، وكان يمكن أن تكون أكمل في بعض الجوانب، لكن نعلم جميعًا العذر، والحمد لله.

نسأل الله تعالى أن يجزي كاتبها خيرًا ويتقبلها بقبول حسن وأن يفتح عليه ويرفع درجته ويحفظه وأهله وأحبابه آمين.. آمين.

وإن شاء الله سأحاول قراءة باقي الرسائل والكتب كلما أتيحت الفرصة، وإذا سجلت شيئًا من الملاحظات أرسله بحسب الفرصة أيضًا، والله الموفق.

والسلام عليكم ورحمة الله..

أخوكم الصغير ومحبكم